

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

انتشار ممتني الحراسة غير المنظمة للسيارات بالمدن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يعتبر إحداث وتسيير مواقف السيارات من المرافق التي تدخل في اختصاصات الجماعات المحلية، حيث تعتمد إلى كرائها سواء لأشخاص ذاتيين أو لشركات التدبير المفوض ، وما للأمر من انعكاس إيجابي في ضخ موارد مالية مهمة في مالية هذه الجماعات، إضافة لتنظيم حركية وسائل النقل. ولئن كان هذا القطاع يوفر فرص عمل مهمة ويمتص عددا كبيرا من المعطلين، خاصة من الفئة الهشة، وما لذلك من انعكاسات إيجابية اجتماعيا واقتصاديا ، إلا أن لجوء الكثيرين إلى ممارسة مهنة الحراسة بشكل عشوائي ودون أي ترخيص من أية جهة مخولة، وفرض واستخلاص إتاوات، يتسبب في فوضى ومشاكل وحدوث مواجهات مع أصحاب السيارات تطورت أحداثها، في الكثير من الحالات، إلى محاضر الشرطة.

إن هذه الظاهرة باتت بالغة الإزعاج وتؤرق المواطنين بشدة (وحتى الأجنب في المدن السياحية)، مما يحتم المعالجة القانونية والتنظيمية لمكان الخلل في تدبير هذا المرفق، كأن يتم قصر حراسة السيارات على مواقع محددة ومعلومة؛ بإشارات توضح فيها التعريفية وإلزام كل ممتن لهذا العمل بالحصول على ترخيص من الإدارة ، وحمل ما يثبت ذلك من زي وشارات معتمدة. وبناء عليه، نسألكم عما يلي :

- ما هو تقييمكم لحجم هذه الظاهرة وأثارها على طمأنينة وسلامة وأمن المواطنين؟
- ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لإعادة النظر في منظومة تدبير هذه المهنة للحد من حالة الفوضى والتسيب التي تسودها؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

محمد ابدرار